

الانحراف والضبط الاجتماعي

الدكتور صالح شبيب محمد علي

كلية الآداب – جامعة الأنبار

الأنبار – العراق

المقدمة

استأثر موضوع السلوك المنحرف باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين في الوقت الحاضر. وما عقد العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، إقليمية أو محلية، ليس إلا دليلاً واضحاً على مدى الأهمية التي يوليها المجتمع لهذه المشكلة. فقد تناولته أعلام العلماء والباحثين كم من زاوية تخصصه واهتمامه.

ويرجع سبب هذا الاهتمام الذي اخذ يحتل مركز الصدارة في قائمة الموضوعات لما لتلك الظاهرة من تأثيرات على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع، وغدت خطراً حقيقياً يعكر صفو الأمن في الكثير من دول العالم، وقد يعصف بالقيم الاجتماعية التي تسعى المجتمعات جاهدة للمحافظة عليها.

على هذا الأساس فإن المشكلة لها أهمية وخطورة وخصوصاً في الطرف الراهن لما يترتب عليه من نتائج متنوعة وخطيرة لعل أهمها أن المجتمع يدفع مقابل السلوك المنحرف خسائر فادحة فيخسر الفرد بوصفه طاقه منتجة في حركة تنمية المجتمع وتطوره، وأنه يضطر إلى إنفاق جانب من دخلة القومي لمواجهة مخاطر السلوك المنحرف وإقامة السجون والمؤسسات الإبداعية والبرامج الإصلاحية فضلاً عما يسببه المنحرف من أضرار اجتماعية على بناء الأسرة وتنشئة الأبناء فضلاً عما تسببه من مشكلات نفسية واجتماعية للمنحرف نفسه ولعائلته.

يلفت النظر إن تزايد الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف عن طريق الطرح لكلية الآداب يعزي إلى أن الوضع الراهن لا يقتصر على مفهوم الصراع المسلح بل تسعى أحياناً إلى تفكيك المجتمع كله وذلك عن طريق خلق مؤسسات ظل انحرافية طبقاً للشرعية التي يقرها القانون والحد من دور المؤسسات البنوية وأضعاف قدرتها على أداء وظائفها أو خلق حاله الصراع وتعميقها بينها وبين المؤسسات الأخرى، ويترتب على ذلك إحداث تفكيك في الروابط بين جماعات المجتمع وفي اتجاهات الولاء ورموزه وقيمة، والحد من إمكانات القانون على الاحتفاظ بدرجة مناسبة من التوازن الحركي والأداء الكفاء لمؤسساته، والاستثمار المناسب الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز اثر المعوقات على التسهيلات المتاحة للفرد.

هذه الموضوعات تشكل مجموعة من المشاهد الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية التي نشاهدها في المجتمعات التي تواجه تلك الظروف.

انطلاقة البحث تبدأ بالأسئلة الآتية:

ما هو مفهوم السلوك المنحرف؟

وما هي الأطر النظرية ذات العلاقة بالشكل السلوكي للمجتمع؟

وما هي العلاقة بين الوضع غير المستقر والتغير الاجتماعي؟

تساؤلات عديدة يمكن أن تقود إلى أخرى غيرها، سنحاول في هذا البحث الموجز تسليط الضوء عليها ومن زوايا مختلفة. لذا فإن البحث سيتناول الموضوعات التالية

أولاً: إطار تصوري عام

ثانياً: إطار تصوري نظري للبحث

ثالثاً: الأزمات والتغير الاجتماعي.

رابعاً: الظواهر الانحرافية الاقتصادية.

خامساً: الضبط والانحراف الاجتماعي.

سادساً: الخلاصة.

إطار تصوري عام

1- الانحراف

الانحراف في اللغة هو الميل وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرف وانحرف واحروف (1) ومن الناحية القانونية يعرف بول تابان Paul Tappan الانحراف بأنه إي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصير فيه حكم قضائي (2).

ويعرف العوجي الانحراف من الناحية الاجتماعية بأنه كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع (3) ويرى غبازي من الناحية الاجتماعية أنه انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية (4). وهنا تجدر الإشارة أن السلوك الاجتماعي سواء أكان أخلاقياً أم غير أخلاقياً، مشروعاً أم غير مشروع، يمكن أن يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي السلوك معناه، أي إن المعاني لا تمكن في طبيعة الأشياء، ولكن تضيفها إلى تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية. لذا فإن السلوك المنحرف يتغير على وفق نظام كل مجتمع وثقافته ومنطلقاته العقدية والثقافية من هنا نجد ميشيل دينكشن يعد الانحراف السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده (5).

وهكذا نجد أن بعض الأنماط السلوكية تكتسب الصفة الشرعية وبعضها الآخر صفة الانحراف أو غير ذلك من الصفات وحينما نقيم سلوكاً معيناً فإنما نفعل ذلك في إطار معايير الجماعة السائدة التي تقرض طاقم معاييرها على المجتمع كله (6).

2- الأزمة

لا يوجد في الوقت الحاضر اجتماع تام بين علماء السياسة وصانعي القرار والباحثين حول تعريف للأزمة، إلا أن الأستاذ كورال بيل Coral Bell يعرف الأزمة بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة⁽⁷⁾. ويبدو إن تعريف مايكل بريشر Michael Brecher يختلف عن غيره في أنه يركز على الظروف التي ترافقها، فهو يقول أن الأزمة هي حالة ترافقها ظروف ضرورية تعني بغرض قيامها كما هي مرئية من أعلى مستوى لصانعي القرار:

(1) تتغير في ظروف محيطها الداخلي والخارجي الذي يؤدي إلى (2) تهديد للقيم الأساسية أنيا ومستقبليا (3) احتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكرية (4) وقف محدد للرد عليها كونها مهددا خارجيا للقيم(8).

ويذهب جيمس روبنسون ليعرف الأزمة بأنها موقف مهم يستخدم فيه العنف أو يحتمل استخدامه (9)، وهناك عدد من المزايا والصفات الواجب توفرها لتحديد الأزمة استنادا إلى الأسلوب الإجرائي:

- (1) الأزمة نقطة تحول في سير وتدفق الأحداث والتصرف بشكل مستمر.
- (2) الأزمة هي تهديد للأهداف العليا للأطراف المتورطة في الأزمة.
- (3) يعقب الأزمة عادة نتائج مهمة تؤدي إلى رسم خارطة طريق الأطراف الداخلة.
- (4) الأزمة هي مدة وموقف تتضاءل فيه السيطرة على الأحداث ونتائجها.
- (5) تتميز الأزمة بالشعور بالعجالة التي تؤدي إلى ظهور الارتباك والقلق بين أطراف الأزمة.
- (6) تتميز الأزمة بتغيير العلاقات بين أطرافها (10).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مفهوم الأزمة استخدم على أصعده مختلفة، فعلى الصعيد الطبي استخدم للدلالة على ذلك التدهور المفاجئ في الحالة الصحية للمريض والذي قد يفضي إلى الموت في حالة عدم فاعلية العلاج، وعلى نحو مماثل بمعنى حدوث تحول خطير في مسار تطور معين يهدده بالتدهور نحو الأسوء ذهبت العلوم الاجتماعية في استخداماتها له فالالاقتصاديون يتكلمون عن الأزمة الاقتصادية الداخلية أو الدولية وعلماء النفس عن أزمة الهوية والديمغرافيون عن الأزمة السكانية والاجتماعيون عن أزمة التجانس الوطني أو القومي... الخ (11).

نظر بعض علماء الاجتماع إلى الحرب بوصفها مشكلة اجتماعية، كما فعل (هورثوت)، و(لسلي) بقولهما أن قطاعات من مفكري بعض المجتمعات يعرفون الحرب (كمشكلة اجتماعية وعدها آخرون مثل العالم) البيوت وميرل (12) مظهرا أو حالة من حالات التفكك الاجتماعي، وبذلك عولجت وتعالج حالات من السلوك الإجرامي، كجنوح الأحداث، وإدمان المخدرات والكحول والطلاق والبطالة وغيرها.

إن مناقشتنا ستركز على الأزمات والسلوك المنحرف وخصوصا الأنماط المتعددة للسلوك المنحرف. انطلاقا من هذا التصور فإن ظرف الأزمات تمثل حالة تخفض اثر التسهيلات المتاحة وتزيد الأثر السلبي للمعوقات وبصورة تحول دون إشباع أعداد كبيرة من الناس نسبيا لحاجاتهم المختلفة.

الإطار النظري للبحث

في البداية، وقبل أن نغوص في هذه الموضوعات تحت الحاح الشعور بأن هناك الكثير مما يجب قوله هنا وهناك، لا بد من القول أن التعامل مع أي ظاهرة اجتماعية أو سلوكية يجب أن تنطلق من إطار تصور نظري واضح كي يمكن الإلمام بجوانب الموضوع كافة.

ولا بد من التأكيد مبدئياً، على إنَّ الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات (الحروب والحصارات الداخلية لبعض المدن في العراق، والصراعات الداخلية وغيرها) تجري في مجتمع ديناميكي، إذ يجري التغيير الاجتماعي بسرعة غير متوقعة مما يؤدي إلى تفكك علاقات الجماعات وتختل المعايير الاجتماعية السائدة والأفكار المتوارثة في أي مجتمع وما يترتب على ذلك من آثار مجتمعية على المؤسسات البنيوية في المجتمع (13) فهي توجد مشاكل وتناقضات نتيجة لعدم الاستعداد لمواكبة التحولات والتطورات السريعة الأمر الذي يوفر عوامل التصادم وعدم التجانس واختلال التوازن في الموقف والسلوك كانعكاسات لتلك التحولات، وهذا يولد توترات في مرحلة من مراحل تدفع باتجاه السلوك المنحرف.

ولا شك أن التغييرات العميقة الناجمة عن الأزمات تلقي بظلالها على جميع المؤسسات وليس هناك جانب واحد في البناء الاجتماعي لم يتغير أو يتأثر بتلك التغييرات. فعندما تندلع الحرب، يبدأ الامتحان الصعب لمؤسسات المجتمع البنيوية ويقول مارويك (14)، أي بمعنى تأثيرها على جميع وجوه الحياة، فضلاً عن البناء الاجتماعي، الدين، المعتقدات، وحتى نسق القيم.

لكن ما يجب التنويه عليه أم الكثير من الحروب والأزمات وخصوصاً في الوقت لا تستهدف القوات المسلحة والبنى التحتية والتجريد من الأسلحة فحسب، بل أن الواقع يشير إلى أن الهدف منها أبعد من ذلك بكثير، إذ تسعى إلى جانب تدمير البنى العسكرية والاقتصادية إلى تدمير البنية المجتمعية وبما تتطوي عليه من علاقات نمطية شبه ثابتة وعلى نحو لا يمكن إعادة بنائها بسهولة، ولا سيما أن الحروب الحديثة قد تبدأ قبل إعلان الحرب عسكرياً وقد تستمر بعد وقف إطلاق النار رسمياً، وهي في كل الأحوال تستهدف تغيير أوضاع اجتماعية قائمة بأخرى بديلة تخدم استراتيجيات الطرف المعادي الذي يهدف إلى تكريس الانقسام كي يسهل اختراق البناء الاجتماعي وصولاً لتحقيق هدف الحرب المعلن والمخفي.

إنَّ طبيعة الحروب والأزمات الحديثة تجمع من الأهوال والتقنيات التي لا تلقي الجيوش وحدها بل شعوب بأكملها، ويبدل كل جهد ممكن لتجويد أُمم بأكملها كي تستسلم بلا اكتراث إلى السن والجنس. وهي شكل من أشكال الصراع الجماعي المؤسسي المنظم الذي يعبر عن ظاهرة جمعية تستهدف إعاقة الأداء الوظيفي للمؤسسات الاجتماعية وإيجاد اختلالات بنيوية عميقة في تركيب الهرم الاجتماعي وعلاقة الفرد بقيادته وصولاً إلى هدف رئيس هو التفكك الاجتماعي (15).

يذهب (اليوت وميرل) أنَّ الحرب في شكلها الأكثر تطرفاً هي حالة من التفكك الاجتماعي. فالحرب هي اضطراب رسمي في العلاقات التي تربط الأمم أيام السلم، وهي تبدو كما لو كانت مرحلة تفكك يجري على صعيد العالم. فضلاً عن أنَّ تقنيات الحرب الشاملة قد زادت من مخاطر التفكك الاجتماعي الذي يتخذ شكل الصراع المسلح (16).

إنَّ الأزمات والحروب تترك مشاكل كبيرة بلا حلول وآمالاً لا تتحقق وتوترات أكثر حدة، وتخلق كثير من الأحيان مجتمعا محطماً في نواح كثيرة، ويصيب التأثير قوي كثيرة أخرى.

وفي ضوء التراث النظري للبحث تبدو أهمية العلاقة بين ظروف الأزمات وما يؤديه إلى ظهور بوادر التفكك الاجتماعي- الانحراف مظهر من مظاهره- هذا فضلاً عن التصارع بين النظم والقيم ونمو أنماط جديدة من التجمعات وتباين جماعات التنشئة الاجتماعية في الحضر وما يؤدي من حراك جغرافي يؤثر في البناء الاجتماعي التقليدي في المجتمع وتغيير في الأدوار الاجتماعية.

ولعل العديد من علماء الاجتماع، ولاسيما علماء دراسات الانثروبولوجيا يؤكدون على أهمية المعايير وصراعاتها بوصفها مدخلا لتحليل البناء الاجتماعي وفهمه، فصرار المعايير، في ذهنهم، يعد واحدا من المحددات المهمة لسلوك الأفراد والجماعات والأحزاب وغيرها، وقد لاحظ هؤلاء العلماء أن المكان الحقيقي لصراع المعايير عادة في المجتمعات التي تخضع عملياتها الثقافية إلى تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل ثقافات أخرى عند وقوع الأزمات والحروب، لأن هذه المجتمعات مهياة لنشوء ثقافات متعارضة ومتناقضة داخل بنيتها الثقافية أو إلى حدوث فجوات داخل نمطها الثقافي الرئيسي، إذ تكون هذه الفجوات أرضاً صالحة لنشوء ثقافات فرعية تحمل معايير مغايرة ومختلفة من معايير الثقافة الأصلية وإلى صراع المعايير داخل شخصيات الأفراد (17).

إن أكثر النظريات الاجتماعية لها صلة بموضوع السلوك المنحرف هي نظرية التفكك الاجتماعي، إذ تبدأ من (مصطلح الانومي) الذي ابتكره عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركايم) ليشير إلى الحالة التي يكون فيها ضعف أو صراع المعايير الاجتماعية مؤدياً إلى السلوك المنحرف الذي يهدد الأمن الاجتماعي (18).

وقد حاول دوركايم أن يفسر لماذا يؤدي عدم التضامن الاجتماعي إلى الفوضى وعدم تحقيق الوظائف الاجتماعية الرئيسية، وبالتالي وجود ميل واتجاه نحو التفكك الاجتماعي الذي يعمل على إشاعة عدم الاستقرار وإلى انحلال عوامل التنظيم المختلفة للنسق الاجتماعي وقد سمى دوركايم هذه الحالة بالانومي أو فقدان المعايير.

ففي دراسة عن الانتحار وجد دوركايم أن زيادة نسبة الانتحار والانحرافات السلوكية الأخرى، تحدث عندما تضعف الروابط الاجتماعية الناتجة أساساً من خلل أو نقص فاعلية القواعد التي تحكم السلوك الأخلاقي وأضاف أن (الانومي) يمكن أن تؤثر في المجتمع بكاملة عندما يمر بوضعين الأول: عندما يعيش حالة تغيير اجتماعي سريع، والثاني عندما يواجه أزمات وحروباً وتقوض أسس النظام الأخلاقي فيه.

ويشير دوركايم إلى أن المجال الذي ينمو فيه الانتحار الانومي، أو الفوضى هو المجتمع الكلي، فالمجتمع قوة تنظم عواطف الأفراد وسلوكهم ومصدر هذا النوع من الانحراف هو ما يطرأ على المجتمع من اضطراب نواحي النشاط فيه وما يسوده من اختلال في نظامه، بسبب التغيرات الحادة المفاجئة كالأزمات القومية والاقتصادية والحروب أو انهيار التكامل الأسري وانقلاب وسائل الإنتاج وينشأ عن ذلك تفتت سلسلة العلاقات الاجتماعية التي كانت حالتها السوية تهيب للفرد شعوراً بالطمأنينة.

ويعد (روبرت ميرتون) أحد الذين أسهموا في إلقاء الضوء على السلوك المنحرف في ظل الانومية عن طريق التعديل الذي أسهم به على مفهوم الانومي كما ورد في كتابات دوركايم، إذ ذهب إلى أن الصور المختلفة من السلوك الانحرافي إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة، ولقد أوضح ميرتون تلك الصورة السلوكية عن طريق ما قدمه في نظريته عن البناء الاجتماعي، إذ تنشأ الانحرافات السلوكية من القصور الذي يلامس البناء الاجتماعي وهي، ويرى ميرتون، أن إنتاج للانومي أو للصدام بين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية وبين الأهداف الثقافية الحضارية عند محاولة بعض الجماعات في تحقيق أهداف النجاح في المجتمع بالطرق المشروعة.

ويرى ميرتون أن أنماط الاستجابة لحالة الانومي يمكن تصنيفها إلى خمسة أنماط يمثل كل منها نموداً سلوكياً مختلفاً لاستجابات الأفراد للضغوط الاجتماعية في موقف اجتماعي معين وهذه النماذج هي (التطابق، التجديد، الطقسية، الانسحاب، التمرد) (19).

يمثل النموذج المتطابق السلوك السوي المتطابق مع كل من القيم الهدفية والوسائلية في آن واحد. ويعد هذا السلوك سلوكاً مرجعياً لقياس مدى انحراف النماذج الأخرى ودرجة انحرافها، وغالباً ما يشيع هذا النموذج في المجتمعات المستقرة.

النموذج التجديدي، هو سلوك يرفض الممارسات النظامية ولكنه يحتفظ بالأهداف الثقافية لذا فإن الذين يخضعون لهذا النموذج يبتكرون وسائل جديدة لبلوغ الأهداف حتى أن كانت تلك الوسائل منحرفة أو غير شرعية.

والنموذج الثالث، نموذج طقوسي يتمسك بالشكليات ويحترم القواعد ويلتزم بالمعايير الاجتماعية التزاما دقيقا إلى درجة تنسيهم الهدف الأساسي الذي تسعى تلك الوسائل لبلوغه فتتحول تلك الممارسات والوسائل النظامية إلى أهداف في ذاتها.

أما النموذج الرابع، الانسحاب الذي أوضحه (ميرتون) ويتجلى في هروب بعض الأفراد من الواقع لأسباب ذاتية وليس عن إيمان بعجز الوسائل النظامية عن بلوغ الأهداف الثقافية أي أنهم عاجزون عن بلوغ تلك الأهداف بالوسائل المشروعة، وأنهم غير قادرين على بلوغها بوسائل غير مشروعة، ولذلك فإنهم يؤثرون الانسحاب من الساحة الاجتماعية بأسا وانزواء بعد انعدام مغزى الحياة.

النموذج الخامس، المتمردون وهم أولئك الذين خلق فيهم الفشل عزما وتصميما بدل اليأس والانسحاب. وسبب ذلك أنهم عللوا الفشل بأسباب موضوعية وليست ذاتية على خلاف المنسحبين، فهم يرون أن الفشل هو نتيجة حتمية للتناقض الهيكلي في البناء الأساسي للمجتمع الذي لم يوفر الوسائل بصورة متساوية أمام كل أعضائه لبلوغ الهدف (20).

وعلى الرغم من الانتقادات والتعديلات التي طرأت على نظرية ميرتون في السلوك المنحرف إلا أنها صيغت لتناسب كل المجتمعات المتقدمة والنامية والمختلفة ما دام تكوينها الاجتماعي يتضمن تناقضا هيكليا بين الأهداف الثقافية والفرص البنائية في حين يرى ميرتون أن حالة الانوميا تؤدي إلى زيادة وصعوبة التنبؤ في السلوك وأن الانومي والأمن يرتبطان بعلاقة تناسب عكسي بمعنى أن يغلب أحدهما يعني وجود الآخر، وتقضي أحدهما يعني نقصا في الآخر. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما ذكره (كارل مانهايم) أن أحد الأسباب الأساسية لحالة اللا تكامل المفاجئ للاتجاهات المتباعدة اجتماعيا، هو حالة اللا امن الجمعي، الذي يؤدي إلى انحلال كلي أو جزئي للمجتمع (21).

أما (سيجموند فرويد) يرى إن السلوك المنحرف ما هو إلا صراع بين رغبات الفرد وطموحاته من جهة ووسائل الضبط السلوكي التي يعتمد عليها المجتمع من جهة أخرى، وما الانحراف إلا نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الإنسان (22).

ومهما يكن من أمر، فإن المجتمعات الحضرية أكثر إفرازا لمثل هذه التوترات والانحرافات بسبب تعقد بناءاتها الاجتماعية وتعددتها ونمو التنظيمات السياسية والمركزية المتخصصة واتساع الاعتماد عليها في ضبط العلاقات الاجتماعية وتنظيمها، إذ أن أساليب الحياة في المجتمعات الحضرية وتعقدتها وتعدد سبل مواجهتها تتطلب انتماء الفرد إلى عدد من التنظيمات المؤسسية والأنساق الاجتماعية وإشغاله مراكز اجتماعية متعددة في آن واحد فأشغال الفرد مراكز اجتماعية متباينة يؤدي إلى نوع من التوتر والصراع. ذلك أن الأدوار الوظيفية التي تتطلبها تلك المراكز تسبب تقاطعا بين عدد من البدائل السلوكية الأمر الذي يؤدي إلى توترات داخلية أو انحرافات سلوكية تنعكس سلبا على الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي نتيجة عجزه عن التوفيق بين تلك المراكز والأدوار.

ولعل خطورة الأمر تمكن في فشل النظام المؤسسي في التعامل مع تلك الانحرافات واستيعابها لأنه يهدد بتصعيد تلك التوترات إلى انفجارات لا على مستوى النسق الاجتماعي وحده وإنما قد تمتد آثاره إلى بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى فتخلق مشكلات اجتماعية خطيرة تهدد النظام كله بالتفكك (23).

ميز روبرت فارس بين نوعين من التفكك الاجتماعي هما: التفكك التام والتفكك الجزئي ويقصد بالأول عدم قدرة التنظيم الاجتماعي ككل على انجاز وظيفته التنظيمية بمعنى اختفاء كينونة التنظيم. أما الثاني (الجزئي) فإنه يشير إلى عدم اكتمال وظيفة التنظيم بسبب ضعف التنظيم بشكل كامل (24).

إنَّ انفجار التوترات الداخلية يدلُّ على خلل في النظام الاجتماعي وفشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فاعليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها وعدم كفاءة مواجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالاً في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة.

يوضح العلماء كل من (كلوارد واهلن) اللذين أكدوا أنَّ السلوك المنحرف حالة لا يتسق فيها السلوك الاجتماعي مع المعايير الاجتماعية، وهذا يعني أنَّ المعايير فقدت فاعليتها في أداء دورها في السيطرة على السلوك الاجتماعي بكفاءة (25) وهذا يحدث في إطار واقع اجتماعي يتميز باختلال الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية ومن أخلل توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخل، وانخفاض معدل الادخار والاستثمار وشيوع عدم الانضباط، ومن انتشار قيم مادية تعلي من قيم الكسب السريع على حساب العمل المنتج، ومن ضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعي، ويزداد التناقض بين الطموحات والفرص كلما انخفض ترتيب الفرد في الهرم الاجتماعي، إذ يجد أفراد الطبقة الدنيا القنوات الطبيعية نحو الأعلى مسدودة في وجوههم وتصبح عملية الحصول على المكافآت والامتيازات وتحقيق النجاحات حتى بدون استحقاق يتوقف على قدرة الفرد على النفاق والنفوذ الشخصي (26).

لذا فإن هذه المجتمعات عندما تكون قادرة على استيعاب شبابها وتأطيرها في الحياة العامة، وعندما تنسد أفاق الاندماج في مجتمع النخبة فإنَّ التهميش يقود إلى وقوع هذه الفئات في مصيدة الانحراف، وخصوصاً عندما توصل أمام الشباب من أبناء الطبقات الدنيا سبل النجاح في إيجاد الفرصة المناسبة التي تؤمن لهم الترف والهيبة، ذلك أنَّ الضغوط الاجتماعية تظل تدفعهم بلا هوادة إلى طريق اللجوء لأنَّ الفرص المشروعة وغير المشروعة على السواء ليست متاحة للجميع لتحقيق الهدف القهري إذ تحول بينهم وبينه سلسلة من السدود والحوجز الثقافية والبنائية.

وهنا ليس أمام من يفشلون إلَّا أن يبحثوا عن فرصة في مجالات ممارسة أنماط السلوك الانحرافي المختلفة. إذ يتم التحول في اتجاهات الأفراد وولائهم من التطابق مع المعايير الاجتماعية السائدة إلى الانحراف عنها، أي التحول في ولائهم وانتماؤهم من الثقافة العامة إلى الثقافة الفرعية المضادة.

وبين هذه وتلك يغترب الأفراد عن المعايير الاجتماعية وتبنى نماذج سلوك غير شرعي على مراحل يحددها (كلوارد واهلن) كما يأتي (27): أولاً- التحرر من الانتماء ومن الأيمان بشرعية التنظيمات الاجتماعية القائمة للوسائل البنائية المتاحة، ثانياً- الانضمام للآخرين في البحث عن حل لمشكلاتهم، بدلاً من أن يحاولوا حلها بصورة منفردة، ثالثاً- التزود بالوسائل المناسبة لممارسة الجريمة والتدريب عليها لتحريرهم من الخوف في مراحل الانحراف الأولى، رابعاً- لا بد أنَّ ينجحوا في حل مشكلاتهم بطريقة مشتركة دون إي عقاب، وعلى وجه التحديد، أطلق العالمان على هذه العملية الاغتراب عن المعايير السائدة واللذان يرجعانه إلى مصدر مشترك هو (الفشل) أو توقع الفشل في تحقيق أهداف النجاح عن طريق الوسائل المقبولة اجتماعياً.

ويرى هذان العالمان إنَّ حالة الاغتراب عن مجموعة القيم الاجتماعية القائمة هي أنَّ يدرك الفرد أن فشله- الفعلي أو المحتمل- في تحقيق النجاح يرجع لما يتميز به النسق الاجتماعي من تباين في الفرص المتاحة وليس إلى قصور في كفاءته الشخصية (28). وعلى أية حال يؤدي الحرمان الناشئ عن عدم إتاحة الفرص للجميع في ظروف الأزمات إلى تناقص نسبي بين التوقعات النظامية من ناحية وإمكانية تحقيقها من ناحية أخرى، وهذا يدفع الفرد أحياناً إلى البحث عن وسائل أكثر فاعلية لتحقيق طموحاته وبالتالي ضعف روح الولاء والانتماء إلى نظام اجتماعي لا يحقق له رغباته وطموحاته (29).

الأزمات والتغير الاجتماعي

على الرغم من إنَّ الحرب تؤدي أحيانا إلى وحدة المجتمع لأنها تربط سوية ماضيها وحاضرها وقيمها التاريخية وبذلك تزيد حالة الإجماع بين أفراد المجتمع وتقلل التنافر بين مختلف شرائح البناء الاجتماعي إلا أنها غالبا ما تقود إلى تغيرات اجتماعية عميقة، فالأمم التي تقاوم من أجل البقاء أكثر عرضة للتغير في إطارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ولعل الجانب المهم في الأزمات هو الأساليب الابتكارية للسكان التي تحفز الناس لسحق الأعداء. فالأزمات والحروب تدفع باتجاه تكنولوجيا متقدمة، تطور صناعي، وكذلك تطور في مجال العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء.

فأثناء الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، أدت التعبئة الحرة إلى خلق إبداعات وتصورات تكنولوجية مهمة أدت إلى تغيرات كبيرة في المجتمع العالمي.

والجدير بالذكر هنا أنَّ المعطيات التحليلية تشير إلى أن ظروف الأزمات تؤدي إلى ردود فعل تتباين من مجتمع لآخر وتؤدي الخبرة التاريخية دورها المهم في ذلك، إذ أنَّ تلك الخبرات تعني ألفة الفرد للازمة، واستيعابه تفاصيلها وفي بعض المجتمعات يتعزز الطابع التعاوني المؤسسي الذي يميز سلوك الأفراد والجماعات. في حين ظهرت في مجتمعات أخرى ردود فعل متوترة ذات طابع فردي أناني وحوادث سلوك جمعي غير خاضعة للضبط والتوجيه الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار السلبية لفعل الأزمات. وخصوصا في البيئات الحضرية التي تتسم باللاتجانس السكاني والحجم الكبير والكثافة السكانية العالية فضلا عن سيطرة العلاقات الثانوية المصلحية التعاقدية فيها (30).

وربما يعود هذا الاختلاف بين المجتمعات إلى أسباب عديدة، العمق الحضاري، وطبيعة البناء الثقافي والاجتماعي وطبيعة التهديد الذي يواجه المجتمع.

إنَّ هذه التحولات الاجتماعية تستحق الاهتمام، لأنها تؤثر على شرائح واسعة من أبناء المجتمع لعل أوضح جوانبها هو التغيير في أنماط السلوك المنحرف.

فالحقيقة إنَّ الآثار الاجتماعية للحروب والأزمات لم تلق اهتماما كبيرا من علماء الاجتماع ذلك أنَّ الأزمات والحروب مصطلحات واسعة وغير دقيقة إلى حد كبير ابتعد عن تناولها علم الاجتماع. غير أن مفهومي من مفاهيم علم الاجتماع مهمين في نظر المختصين: الأول هو أنَّ الأزمات والحروب تناظر في عدد من النواحي الكوارث الطبيعية وتحدث أثرا مشابها في الجوانب النفسية والاجتماعية للشعوب التي تشترك فيها، والثاني هو أن الهياكل الطبيعية تتغير بالمشاركة في المجهود الحربي الذي تبذله المجموعات الاجتماعية في المجتمع.

إنَّ ظروف الأزمات والحروب التي تدفع ملايين العمال للاندماج في الإنتاج الصناعي الحربي والمدني فضلا عن انخراط الملايين في الخدمة العسكرية ينعكس بشكل أو بآخر على النشاطات والفعاليات المجتمعية وبالتالي زيادة معدلات الحراك الاجتماعي.

وتقود تلك الظروف إلى زيادة أعداد العوائل المفككة (انفصال مؤقت، والوفيات) فأثناء الحرب العالمية الثانية قدر عدد العوائل المفككة وقتيا بين 3-4 ملايين، ويعود ذلك إلى انخراط الرجال في القوات المسلحة (31).

إنَّ الزيجات السريعة التي تحدث أثناء الأزمات تساهم في زيادة معدلات الطلاق (ما يقارب ضعفين) عما هو في الظروف الاعتيادية، وترداد التوترات العائلية التي يعود جزء كبير منها إلى تبدل الأدوار العائلية. فالمرأة تصبح فجأة مستقلة اقتصاديا وترعى شؤون العائلة نيابة عن رب العائلة، فانه من الصعوبة بمكان تحقيق انسجام متناسق ومتكامل في الأدوار العائلية، وغالبا ما تتفاقم المشاكل بعد انتهاء الحروب وعودة الزوج كي يستعيد مكانته

التقليدية في الأسرة. عندما يتأجج الصراع لأن المرأة لا تستطيع التخلي عن الأدوار التي اكتسبتها وتقمصتها نيابة عن زوجها بمرور الوقت وأصبحت جزء من شخصيتها، فيحدث الطلاق أو الانفصال.

وحيثما يتحول ملايين الجنود والمدنيين إلى أماكن سكن جديدة في ظروف الأزمات مشكلين هجرة غير منظمة وخصوصاً إلى المناطق الحضرية، فإن ذلك يعني ضعف وصراع المعايير الضابطة لسلوك الأفراد، إذ تعم المجهولية والمصلحية والعلاقات اللا شخصية الثانوية، وإن فقدان الأقارب والأصدقاء، وتفاقم أزمة السكن فضلاً عن التوترات النفسية التي يعاني منها السكان تحت ظروف الاكتظاظ والاحتقان السكاني التي يصبح الأكثر انتشاراً أثناء الحروب والأزمات (32). فضلاً عن أن التحولات في قواعد السلوك وخصوصاً التحولات في أنماط العائلة والزواج لمؤسستين اجتماعيتين مهمتين، أسهمت الأزمات والاضطرابات والحروب في تفكيكها وتحويلها من عائلة ممتدة إلى نووية، وانطوت الحروب على تعديلات مباشرة وغير مباشرة للضوابط التي تحكم العلاقات الاجتماعية. فعندما تبدو الحياة رخيصة جداً في الحرب فإن القيود القديمة كثيرة ما تبدو غير جديرة بالبقاء فينشغل الناس بقضايا معيشتهم اليومية، وتضعف السلطة الاجتماعية (وخصوصاً السلطة الدينية) ضعفاً شديداً، ففي أوروبا على سبيل المثال لم يدفع سوى عدد قليل من ذوي النفوس المرحمة عن مزايا ممارسة الجنس بمعزل عن الزواج. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بدا الجنس يصبح موضوع مناقشة علنية وأسس في برلين معهد علم الجنس (33)، ولعل أهم التغيرات الاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية هو ضعف الكاثوليكية بوصفها عقيدة تدعم التقاليد القديمة للخلق العائلي (34).

الظواهر الانحرافية الاقتصادية

يتسم النشاط الاقتصادي عموماً بنوع من الحساسية والتعقيد بحكم كونه مجموعة من الموازنات التي تتحكم فيها اعتبارات ظرفية وموضوعية فضلاً عن صلتها في العديد من جوانبها بحياة المواطنين.

وقد شهد النشاط الاقتصادي توسعاً كبيراً في معظم دول العالم وظهرت فيه علاقات متطورة. لذا فإن السلوك المنحرف يحتل مساحة واسعة في النشاطات والفعاليات الاقتصادية. وتمتاز بعض الانحرافات السلوكية على الصعيد الاقتصادي بخطورتها على الاقتصاد القومي بسبب ما تشيعه من اضطرابات وضعف الثقة بالسياسة الاقتصادية فضلاً عما ينشأ من خسارة مادية تلحق بالمجتمع ككل.

وتخلق الأزمات والحروب التي تتعرض لها المجتمعات البشرية ظروفاً اقتصادية تهيئ لارتكاب السلوك المنحرف. فهي تؤدي إلى احتلال الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية واختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات ومن الاختلال المستديم في ميزان المدفوعات وشدة الاعتماد على استيراد الغذاء وتضاعف من التفاوت في توزيع الثروة فتضخم بالتالي من حجم الطبقات الفقيرة التي تساهم بدرجة كبيرة نسبياً في ارتكاب الجرائم. فضلاً عن ذلك أن الأزمات تؤدي إلى اضطراب في النشاط التجاري والصناعي وهذا من شأنه تعريض الأموال الاقتصادية لبعض الأفراد والخطر، كخطر البطالة أو الإفلاس، وهذا بدوره يضاعف من الفرص والدوافع الانحرافية، وأنّ التقلبات الكبيرة في الأسعار تتيح للمضاربين الجشعين فرصاً نادرة لجمع الثروات ومن شأن ذلك أن يضاعف من التفاوت في توزيع الثروة (35).

إنّ الأزمات والحروب تعرض المنشأة الحيوية ذاتها إلى التأثيرات التخريبية المباشرة وغير المباشرة التي قد تركز على إحدى سياساتها الإنتاجية أو السعيرية وقد ينصب على عوامل الإنتاج في صور خلق نوع من التعقيدات أمام المنشآت الاقتصادية أو دفع العمال إلى الإضراب والتخريب أو ممارسة ضغوط معينة بهدف التأخير على المستوى النوعي للإنتاج.

ومن بين أخطر مظاهر الانحراف في ظروف الأزمات تلك الناجمة عن بث الشائعات التي تؤثر على الاستهلاك وانسيابية البضائع والسلع وخصوصاً المواد الأساسية منها ومحاولة زعزعة ثقة الفرد بإنتاجه الوطني الأمر الذي يتمخض عنه انحرافات سلوكية تأتي في مقدمتها السوق السوداء والاحتكار والغش والاحتيال والتخريب وغيرها.

ويقدم (مارشال كلينارد) تحليلاً للتفكك الاجتماعي ومظاهر السوق السوداء التي شاعت في المجتمع الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ يقول: إن مؤشرات السوق السوداء تشير أن الأخلاق في المجتمع الأمريكي لم تكن كما كانت عليه سابقاً، وإن جرائم السوق السوداء أعطت مؤشراً للتدهور والتحلل الأخلاقي عند شرائح مختلفة من السكان (36).

إنّ الأزمات والحروب تساهم في تعزيز القيم المادية في المجتمع، وتوحد نشاطات طفيلية، كالربا والسمرة، والحلقات الوسيطة والمضاربة فضلاً عن توسيع الاتجار بالعملة وتزويرها والمشروبات الكحولية، إذ يفضي التضخم وارتفاع الأسعار إلى جانب عوائل أخرى إلى اللهاث وراء الكثير من أعمال المضاربة والاشتغال بأكثر من عمل مما يفقد الأسرة كثافة التفاعل بين أعضائها وانعكاس ذلك على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.

إنّ المتغيرات الاقتصادية وخصوصاً التضخم يلعب دوراً بالنسبة للمتغيرات السوسولوجية والسلوكية، إذ يؤدي تفاقم التضخم إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقد، ويؤدي إلى تدهور أكبر للقيم الاجتماعية التي بمثابة الاسمنت للبنية الاجتماعية، وحيثما تتدهور القيم الاجتماعية تنطلق سلوكيات من (عقالها) لتشيع وتشمل كافة مناحي الحياة (لأنها تحررت من الضوابط والقواعد الاجتماعية كافة).

والجدير بالذكر هنا إنّ ظروف الأزمات غالباً ما تقود إلى تآكل القيم الاجتماعية التي ترافق عمليات التضخم والمشكلات الاقتصادية الأخرى، فإن الجريمة والغش والخديعة تلاحق الفرد حتى في عقر داره، ذلك أن ظروف الأزمات تعني سوسولوجياً تحول الرغبات الاجتماعية إلى قيم تبادل، تبادل بقصد والاستهلاك كعلاقة ورموز لوضع اجتماعي، وهذا بطبيعته الحال اختلاس للقيم الاجتماعية لأنّ قيم التبادل تمتد بسيطرتها إلى ميادين بعيدة عن العالم السلعي، وتمتد قيم التبادل لتخرق حتى العلاقات العائلية الحميمة، الأمر الذي يؤدي إلى افتقار العلاقات بين الناس بكيفية مطلقة.

ولاشك إنّ ظروف التضخم المتفاقم وغلاء الأسعار تترتب عليها معاناة قطاعات واسعة من الجمهور وخاصة عندما يقارن الناس بين ما يعانون من عدم القدرة على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والتخلي التدريجي عن الضروريات وعدها من الكماليات وبين أنماط الأنفاق لدى الطبقة الطفيلية (37).

وتدفع الاختلالات البنوية العميقة في علاقة الأجر بمستوى تكاليف المعيشة، الكثير من الشباب المتعلمين إلى العزوف عن العمل في الدوائر الرسمية وانتشار البطالة، واللجوء إلى ممارسة أعمال هامشية غير مشبعة وغير محققة للذات الأمر الذي يؤدي إلى انتشار مشاعر عدم الانتماء والاغتراب وازدياد تغريب الحياة الاجتماعية سواء انعكس ذلك في أنماط السلوك اليومية، أو في اللغة المتداولة.

وفي هذه الأثناء غالباً ما تؤدي ظروف الأزمات إلى خلق قوة طاردة للشباب المتعلم من بلداتهم وخاصة ذوي الاختصاصات والكفاءات العلمية مقابل قوة جذب في بلدان أخرى تؤدي إلى خلل كبير الخطورة ناجمة عن فقدان تلك البلدان لأبنائها فضلاً عن الآثار السلبية على صعيد التصدع الأسري والتنشئة الاجتماعية.

التخريب الاقتصادي

يعرف التخريب الاقتصادي بأنه كل الأفعال غير المشروعة التي من شأنها أحداث أضرار بالاقتصاد القومي، إي الأضرار بقطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والتجارة (38)، فهو فعل مقصود ومتعمد يخرق القوانين والأنظمة والتعليمات أو يبطل عمل آليات وقواعد متعارف عليها، بهدف تحقيق أغراض محددة سياسية أو تجارية.

إنّ التخريب الاقتصادي قد يتخذ أساليب متعددة تقليدية مباشرة تتمثل في تفجير المنشآت والمؤسسات الاقتصادية أو حرقها أو تعطيلها أو إيقاف العمل بها. ولكن الخطورة الأكبر تمكن في أشكال التخريب غير التقليدية والتي تكون غالباً مجموعة من الوسائل غير المباشرة التأثير والتي تصب في تأثيرها على السياسة الاقتصادية للدولة أو

إحدى أدواتها الرئيسية كالسياسة المالية والسياسة السعيرية وغيرها وذلك عن طريق توجيهها بشكل منحرف يعرقل مسيرة التنمية من جهة ويخدم مصالح القوى المخربة من جهة أخرى.

وقد يأخذ التخريب في بعض أشكاله صوراً من شأنها عرقلة مسيرة التنمية الشاملة وبذلك يمتد التخريب بتأثيراته السلبية العديدة إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية وخصوصاً في ظروف الأزمات، إذ أنّ الموازنة بين متطلبات ديمومة الانتصار في الحرب من جانب وحاجات المواطنين الاستهلاكية من جانب آخر تكون عادة بدرجة عالية من الحساسية، وتهتز بشدة مستجيبة للكثير من المظاهر التخريبية مهما كانت سطحية وغير مباشرة ولذلك قد يستخدم هذا السلاح جهات خارجية أو داخلية وتتعاون هذه الجهات في ظروف عديدة لتوحيد ممارساتها التخريبية.

وربما تتركز بعض التأثيرات التخريبية غير المباشرة على إحدى السياسات الإنتاجية أو السعيرية المعتمدة مما تؤدي إلى تعطّلها أو تعثر مسيرتها الإنتاجية، وقد يركز التخريب الاقتصادي على عوامل الإنتاج في صورة خلق من نوع التعقيدات أما المنشآت الاقتصادية في الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية أو دفع العمال إلى الإضراب.

ويستهدف التخريب الاقتصادي المواطنين بصفاتهم مستهلكين من جانب وقوى منتجة من جانب آخر عن طريق بث الشائعات التي تؤثر على الاستهلاك وعلى انسيابية البضائع وخصوصاً الأساسية منها في ظروف الأزمات، ومحاولة زعزعة ثقة المواطنين بالإنتاج الوطني، وتهدف من جانب آخر إلى تثبيط العزائم للقوى النتيجة وصولاً إلى تخفيض طاقاتهم الإنتاجية.

إنّ طبيعة المهام الكبيرة التي تضطلع بها البلدان المعاصرة في النواحي الاقتصادية جعل من التخريب الاقتصادي الذي يصدر عن موظفي الدولة يحتل الأهمية الأخطر والأهم. وهناك التخريب التقليدي المباشر الذي يصدر عن موظفي الدولة ويضر مباشرة بمصالح الدولة خصوصاً المالية، وبين نوع يمتد ضرره إلى الحياة الاقتصادية وهو غالباً ما يتصل بالسياسات الاقتصادية التي يرسمها موظفون أو مجموعة موظفين وهو التخريب غير المباشر الحديث.

وسنحاول بشكل موجز عرض أهم مظاهر التخريب الاقتصادي الذي يتعرض لها المجتمع في ظروف الأزمات:

أولاً: التخريب الصادر عن موظفي الدولة ويضر بمصالح الدولة ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أشكال رئيسية :

1- الاختلاس:

ويتخذ صوراً عديدة أهمها

أ- الاختلاس تحت شكل إفشاء المعلومات.

- المعلومات الخاصة بالمناقصات.

- المعلومات الخاصة بالمزايدات.

وفي كلتا الحالتين يكون الموظف طرفاً غير مباشر بالمناقصة أو المزايدة إذ ينجم عن ذلك سرقة لمال الدولة.

ب- الاختلاس العيني.

- شطب وأتلاف الأثاث.

- عدم التوزيع الكامل للحصة المدرسية من القرطاسية.

ج- الاختلاس عبر الرشوة.

وهو اخطر أشكال الاختلاس الذي يترتب عليه تخفيض حجم الالتزامات المالية المتوجبه للدولة مقابل رشوة يحصل عليها الموظف في المجال الضريبي- أرباح العقارات- وفي مجال تقدير الدخل- وفي مجال الغرامات والتعويضات المستحقة للدولة.

ولعل أكثر العوامل المساعدة على اختلاس في ظروف الأزمات هو الصلاحيات الممنوحة بالموظف والتي لا تتناسب ومعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه، إذ يلجأ بعضهم إلى استخدام صلاحياته لتحقيق نفع شخصي على حساب الدولة عندما يكون مستواه المعيشي منخفضاً فضلاً عن إعطاء صلاحيات غير محددة لبعض الموظفين وخصوصاً العاملين في الأجهزة الضريبية.

2- الرشوة:

وهي الشكل الثاني للتخريب الصادر عن موظفي الدولة والمضر بمصالح الدولة وتكون على نوعين:

- أ- الرشوة الخارقة للقانون: ومن أمثلها قيام الموظف بتخصيص أراضي او منافع لأشخاص مقابل مال.
- ب- الرشوة المتجنبة للقانون: حين يحجم الموظف عن أداء ما يفرضه عليه القانون كالامتناع عن تغريم شخص مخالف أو عدم ألقاء القبض على مجرم.

ومن أشكال التخريب ما يتصل بالسياسات التنفيذية التي يرسمها الموظفون لدوائهم وهو يؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد الوطني بقصد تحقيق منافع شخصية في الغالب ذات طابع معنوي ولعل أخطرهما في ظروف الأزمات هو إهمال الربط بين استراتيجية المؤسسة والإستراتيجية العامة للدولة والمغالطات في تقدير الحاجة المالية للدائرة:

ثانياً: التخريب الصادر عن الأفراد غير العاملين في القطاع الحكومي:

وهذا النوع يؤدي إلى أضرار خطيرة بالاقتصاد ويتلخص بأنه محاولة فرد أو أفراد خرق القوانين أو تعطيل آلية السوق:

أ- خرق القوانين:

وهذا النمط من الانحراف بالذات هو الذي يحمل أقصى درجات الخطورة على النشاط الاقتصادي لأنه يشكل في جوهره انتهاكا لملكية الدولة ونظامها في أصعب الظروف تمر بها وتتخذ أشكالاً متعددة:

- 1- تزوير العملة، تهريب العملة، أتلان العملة، عدم قبول العملة، التهريب بشقية (إدخال البضائع أو إخراجها)، إنتاج السلع غير المسموح بها، الغش الصناعي ومخالفة تعليمات السيطرة النوعية.

ب- تعطيل آلية السوق:

- 1- احتكار البضاعة وتعدد الوسطاء.

- 2- المضاربة والوساطة في تجارة المواد الغذائية والعملة.

- 3- الغش في المعاملات والإنتاج وتجارة السيارات.

- 4- السوق السوداء للبضائع الشحيحة.

- 5- غياب المنافسة والقضاء عليها من قبل مراكز احتكارية تحدد الأسعار.

ولا يفوتنا في هذا المجال خطورة هذه الأشكال عندما نتزامن مع تهديد خارجي مصحوب بأساليب دعائية وشائعات مظلمة ومهيمنة تهدف إلى خلق اختلالات بنوية في استقرار إلية السوق وإيجاد أزمات على الصعيد السياسي والاقتصادي. ومثال ذلك ما حدث في العراق عام 1991 عندما بث التجار خبر قيام قوات العدوان الثلاثيني بإغلاق المنفذ الوحيد للعراق عبر الأردن فتهاقت الناس بسرعة لاقتناء اكبر كمية من المواد الغذائية الأساسية، أدت إلى خلق إرباكات واختلالات على صعيد انسيابية البضائع الأساسية بهدف زعزعة ثقة الفرد بالسياسة التسويقية واتساع مساحة الحلقات الوسيطة في العمليات التجارية وتحقيقها هوامش ربحية عالية على حساب الشريحة الأكبر في المجتمع.

تبرز ظروف الأزمات أنماط من السلوك المنحرف الذي يهدف إلى إفراغ البلد المستهدف من عوامل صموده الاقتصادي وذلك من خلال عمليات التهريب المنظمة للمرتكزات الاقتصادية الأساسية وخصوصاً المواد الأساسية لديمومة الحياة، كالأغنام والحبوب والآليات، وغيرها.

الأزمات والانحراف الاجتماعي

لابد من التأكد مبدئياً، أن كل حضارة وكل تنظيم اجتماعي تفرز مجموعة توترات داخلية أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية، وتعدد المعايير والقيم الضابطة للسلوك واختلاف التراكيب النفسية وتعدد المؤثرات الفيزيائية ومدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد تؤدي إلى بعض الانحرافات الفردية أو التوترات الاجتماعية. ولعل المجتمعات الحضرية أكثر إفرازا لمثل التوترات والانحرافات بسبب طبيعة بناءاتها الاجتماعية وتعددتها وتعقدتها.

وهذا يعني أن الدمار الذي يلحق بالحياة البشرية والمواد الطبيعية، والبضائع والمستلزمات المدنية في ظروف الأزمات يقود بلا شك إلى تغيرات مجتمعية كبيرة، يأتي في مقدمتها جنوح الأحداث، الجرائم العادية، سوء تكيف العائلة، البغاء، الأمراض العقلية والنفسية، الانتحار والإدمان على المخدرات وغيرها.

وأساس هذا القول ينطلق من تحليل منهجي يؤكد أن انفصال الفرد عن روابطه الأولية وضعف انتمائه للمجتمعات المحلية والثقافات الفرعية في ظروف الأزمات يدفعه للارتباط والاتصال بالمؤسسات والجماعات التي يتعامل معها، وإذا لم تتح له المؤسسات فرصة الارتباط والولاء والشعور بالتفرد والذاتية، فإن ذلك قد يدفع به للبحث عن ذلك بالخضوع لجماعات منحرفة أو التقرب من بعض المسؤولين والخضوع لهم عن طريق التودد وتقديم الرشوة، الأمر الذي يتيح له فرص التفاهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة بغض النظر عما يترتب على سلوكهم من ضرر بالمصلحة العامة (39).

وعلى هذا الأساس يصبح بالإمكان تحديد بعض مشاهد التغير المجتمعي التي تصاحب ظروف الأزمات.

1- انحراف الأحداث

تشير الإحصاءات في كثير من الدول إلى أن انحراف الأحداث يميل إلى الارتفاع الأزمات. ذلك أن الأزمات والحروب غالباً ما تقذف بالآلاف الأطفال إلى مواجهة مشكلات اجتماعية خطيرة. ففي بريطانيا، مثلاً، ارتفعت معدلات جنوح الأطفال أثناء السنة الأولى للحرب العالمية الثانية إلى 41% للمجموعات العمرية التي تقل عن 14 سنة، و22% للأعمار التي تتراوح بين 14-17 سنة. وفي الولايات المتحدة ازدادت نسبة انحراف الأحداث 67% للفترة الواقعة بين 1939-1945. وتبدو مظاهر الانحراف أكثر وضوحاً عند الإناث، إذ بلغت نسبتها 65% عند الذكور في حين ارتفعت عند الإناث 79%، كانت غالبية انحرافات الإناث اعتداءات جنسية (40).

ويقدم العالم (ميرل) العديد من الأسباب لهذه الظاهرة تأتي في مقدمتها السكان، علاقات المجتمع المحلي، العلاقات الاقتصادية، العلاقات المتعلقة بظروف العمل، فرص التعليم، والحياة العائلية. أما (كار) فيرى انه بازدياد الفوضى والاضطرابات التي تعكر صفو الحياة العائلية أثناء الحروب والأزمات تزداد معدلات السلوك المنحرف بين فئات الشباب الذين يتعرضون لها (41).

فالتغيرات التي تطرأ على نظام العائلة وغيره من النظم المحلية التي تسهم في تربية النشء وتهذيبهم تفسر ارتفاع نسبة انحراف الأحداث، فالآباء يجندون في خدمة الجيش أو ينقطعون للمساهمة في الصناعات الحربية ويهملون تبعاً لذلك مراقبة أبنائهم وتوجيههم. وفي الوقت نفسه أن كثيراً من المؤسسات التي تقدم عادة قيماً ونماذج للسلوك القويم يتوقف نشاطها أثناء مدة الحرب (42).

وفي ظروف الأزمات والحروب تزداد أعداد الأحداث الذين يعملون خارج نطاق الأسرة بسبب التسرب المبكر من المدارس. وتشير المعطيات الإحصائية في الولايات المتحدة عام 1944، أن هناك 2,8 مليون وشاب وشابه تراوحت أعمارهم بين 14 - 19 سنة كانوا ينخرطون في ميدان العمل يومياً (43).

إنَّ هذه الزيادة ارتبطت بالفوضى التي عصفت بالبرامج المدرسية، وزحام المدارس، ونقص المعلمين وعدم كفاءتهم في المناطق الأهلة بالإسكان، فضلاً عن انخراط أعداد كبيرة منهم في أعمال غير مرغوب فيها. وفي ضوء تلك الحقيقة المعرفية لابد من الإشارة إلى أن ظروف التوتر والإرباك التي تعصف بالمجتمعات في ظروف الأزمات تنعكس بتفاصيلها على الحياة العائلية اليومية، ولا تستطيع إلا قليل من العوائل الاحتفاظ بأجواء مقابل الأزمة، إلا أن التوترات والتحويلات تزيد من مساحة الصعوبات التي تواجهها العائلة، إذ ينخرط ملايين الآباء في القوات المسلحة في حين يتجه بعضهم الآخر نحو العمل الدفاعي في مناطق أخرى مما يفقد الأسرة كثافة التفاعل بين أعضائها الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلباً على دور العائلة في التنشئة الاجتماعية وبخاصة دور الآباء في توجيه وتدريب الأبناء على القيم الاجتماعية والدينية وما يسببه من انعكاسات خطيرة على زيادة معدلات السلوك المنحرف.

إن ظروف الأزمات والحرب تجعل إعدادا كبيرة من الشباب يتوقعون الانخراط في الخدمات العسكرية فتزيد مشاعر القلق وربما التشاؤم بالمستقبل، وربما يصبح البعض منهم أقل اهتماماً بمحددات المعايير القيمية التقليدية في سلوكهم اليومي، فتدفع الأطفال والشباب إلى خرق المعايير السلوكية التي سنّها المجتمع.

الخلاصة

تصاحبت ظروف الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية وردود فعل تتباين من مجتمع إلى آخر، ففي بعض المجتمعات يتعزز روح الولاء والانتماء للوطن، وزيادة الاهتمام بالقضايا القومية الكبرى ويقوي روح التعاون والتضامن الاجتماعي، وفي مجتمعات أخرى ينتشر اللامبالاة بالقضايا الكبرى وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية، وازدياد تغريب الحياة الاجتماعية سواء انعكس ذلك في أنماط السلوك اليومية، أو في اللغة المتداولة، وشيوع الفساد أو التسبب وعدم الانضباط، وانتشار القيم المادية التي تعلي من قيم الكسب السريع على حساب العمل المتبع، فضلاً عن اختلاف توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخل.

- إن الأزمات والحروب التي تواجهها المجتمعات البشرية تؤدي إلى تغيرات مجتمعية عميقة على صعيد الفعاليات والنشاطات الاقتصادية، انفصال العوائل، تحركات السكان، ازدياد معدلات البطالة والتهميش والفقر وغيرها تؤدي إلى تغيرات سريعة في السلوك بشكل يفوق سرعة تغير القيم، ومن ثم تخف القيم للسلوك في الوقت الذي لم يتم فيه ممثل القيم المرتبطة بالتغيرات الجديدة التي طرأت على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- إن تلك الظروف تفرز ظواهر ومشكلات سلوكية كثيرة مثل زيادة الانحراف، وارتفاع معدلات جنوح الأحداث، الجرائم الاقتصادية والتغريب الاقتصادي، تبدل القيم والمعايير السلوكية، فضلاً عن سوء التكيف العائلي وما ينجم عن ازدياد معدلات الطلاق والانفصال والتوتر بعد الأزمة.
- إن أغلب أنماط السلوك المنحرف، وخصوصاً في المجتمع الحضري، مادية ذلك أن مرتكبي هذا السلوك يتحررون من ضغط القيم الاجتماعية في الوقت الذي تكون فيه دائرة تطلعاتهم قد اتسعت ولم تقابلها الفرص الكافية لتحقيقها، الأمر الذي يدفع البعض للاستعانة بالوسائل غير المشروعة، كالغش والرشوة والاختلاس وغيرها لتوفير فرص إشباع تطلعاتهم سواء كان ذلك داخل التنظيمات أو في دائرة علاقتها بالقطاع الخاص.
- إن تلك الأزمات تعرض المنشآت الحيوية ذاتها إلى التأثيرات التخريبية المباشرة وغير المباشرة التي قد تتركز على سياساتها الإنتاجية أو السعرية، كما قد تنصب على عوامل الإنتاج في صور خلق من نوع التعقيدات أمام المنشآت الاقتصادية أو دفع العمال إلى الإضراب والتخريب أو ممارسة ضغوط معينة بهدف التأثير على مستوى للإنتاج.

الهوامش

- (1) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار صادر بيروت، بدون تاريخ، ص177.
- (2) د. سليم نعام، سايكولوجيا الانحراف، الطبعة الأولى، مكتب الخدمات للطباعة، 1985، ص21.
- (3) المصدر نفسه، ص25.
- (4) محمد غبازي، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، ط1، الإسكندرية، 1985، ص54.
- (5) ميشيل دنيكش، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة بيروت، 1986، ص73.
- (6) Nisbet, R, The study of social problems, in Merton, R, and - Nisbet, R, (eds) contemporary social problems, New York: Harcourt, 1971, P - 12.
- (7) د. فاضل زكي محمد، الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات، مجلة الجمهورية، العدد 8 / 9، تشرين الأول، 1996، ص38.
- (8) المصدر السابق نفسه، ص39.
- (9) المصدر السابق نفسه، ص42.
- (10) المصدر السابق نفسه، ص43.
- (11) د. مازن إسماعيل الرمضاني، إدارة الأزمة الدولية، إطار عام، مجلة أم المعارك، السنة الأولى، العدد الثالث، 1995، ص22.
- (12) Elliot, MA, and Merrill, F. E. social Disorganization, (New York. Harper 1961): PP. 733 - 735.

- (13) Nisbet, R, The study OF social problems, in Merton, R. Nisbet, R (eds) contempaaey social problems, New York: Harccurt, 1971, P. 12.
- (14) مارويك ارثر, الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين, ترجمة سمير الجلي, دار المأمون, 1990.
- (15) يشير مصطلح التفكك إلى عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية, المصدر أحمد زكي بدوي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية, مكتبة لبنان: بيروت, 1987, ص385.
- (16) Ellio & Merill, op.cit, P. 733 - 735.
- (17) عز الدين دياب, التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي, القاهرة, 1993, ص163.
- (18) د. نبيل اسكندر, الأمن الاجتماعي وقضية الحرية, دار الحكمة الجامعية, الإسكندرية, 1988, ص 81-91.
- (19) المصدر نفسه, ص81-91.
- (20) المصدر نفسه, ص81-91.
- (21) Manheim, K. Types OF Rationality and organization in security in, C.W Mills (ed), mage OF Man New York, 1962, P. 516.
- (22) نبيل اسكندر, مصدر سابق, ص81-91.
- (23) د. محمد عاطف غيث, المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1989, ص88.
- (24) د. معن خليل عمر, المشكلات الاجتماعية, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1991, ص118.
- (25) نبيل اسكندر, الأمن الاجتماعي وقضية الحرية, الإسكندرية, 1987, ص101.
- (26) مصدر نفسه, ص104.
- (27) مصدر نفسه, ص103.
- (28) مصدر نفسه, ص104.
- (29) مصدر نفسه, ص105.
- (30) L- Wirth, Urbanism as a way OF Life American Joulal sociology 1938, 44, PP, 1-24.
- (31) Clinard, M. The sociology OF deviant Behavior, New York, 1957, PP.557-559.
- (32) Ibid, PP.557-559.

- (33) مارويك, آرثر, مصدر سابق, ص131.
- (34) المصدر نفسه, ص267.
- (35) عمر السعيد رمضان, دروس في علم الإجرام, دار النهضة العربية, بيروت, 1972, ص143.
- (36) Clinard. M. The Black Market: A study OF whitecollan crimes, Y, 1952, P. 341.
- (37) د. كامل المراتي, مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي, مجلة الحكمة, العدد الأول, 1998, ص81.
- (38) رياض عبيد مسعودي, الجرائم الاقتصادية في العراق, بحث غير منشور, 1989.
- (39) علي السيد شتا, علم الاجتماع الجنائي, ص150.
- (40) Clinard, M. The sociology OF Deviant Behavior. P. 560.
- (41) Ibid, P. 561.
- (42) عمر السعيد رمضان, المصدر السابق, ص140 - 141.
- (43) Cilnard, Op.Cit., 561.

المصادر

- (1) ابن منظور, لسان العرب, الجزء الثاني, دار صادر, بيروت, بدون تاريخ.
- (2) أحمد زكي بدوي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية, مكتبة لبنان, بيروت, 1987.
- (3) آرثر مارويك, الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين, ترجمة سمير الجليبي, دار المأمون, 1990.
- (4) سليم نعام, سيكولوجيا الانحراف, الطبعة الأولى, مكتب الخدمات للطباعة, 1985.
- (5) علي السيد شتا, علم الاجتماع الجنائي, القاهرة, 1979.
- (6) عز الدين دياب, التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي, القاهرة, 1993.
- (7) عمر السعيد رمضان, دروس في علم الإجرام, بيروت, 1972.
- (8) د. فاضل زكي محمد, الأزمة الدولية بين مقترحات ومفترقات المصطلحات, مجلة أم المعارك, السنة الثانية, العدد 8 / 9 / 1996.
- (9) د. كامل المراتي, مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي, مجلة بيت الحكمة, العدد الأول, 1988.

- (10) د. محمد عاطف غيث, المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1989.
- (11) د. معن خليل عمر, المشكلات الاجتماعية, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1991.
- (12) ميشيل دنيكش, معجم علم الاجتماع, ترجمة د. إحسان محمد الحسن, دار الطليعة, بيروت, 1986.
- (13) محمد غبازي, الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين, ط1, الإسكندرية, 1986.
- (14) د. نبيل اسكندر, الأمن الاجتماعي وقضية الحرية, مطبعة دار الحكمة الجامعية, الإسكندرية, 1988.
- (15) Nisbet, R., The study OF social problems, in R. Merton, R. Nisbet, R. (eds) contemporary social problems (New York) Harccurt, 1971.
- (16) Elliot M.A. & Merrill, F.R. social disorgazation, CN. Y: Harper 1961 PP. 733-735.
- (17) Manheim, K, Typer OF Rationality & organization in, C.W. Mills (ed). Lmage OF Man New York, 1962.
- (18) Wirth, L. Urbanism as a way OF Life, American Journal OF sociology, 1938, 44, 1-24.
- (19) Clinard, M, The sociolgy OF deviant Behavior, New York, 1952.
- (20) Clinard, M. The Black Market. A study OF white color crime, N.Y. 1952.